http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2123) السنة الثامنة - السبت (7) أيار 2011

جلسة التصويت على رئيس الجمهورية

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية (١٣)

استباحة الدولة.. وترويض المواطن

يكفي للتدليل على ورطتنا ومحنة شعبنا، المرور من باب رفع العتب والملامة من أصحاب النوايا الطيبة، على قضية تزوير الشهادات والوثائق و"إيصالات المشتريات الحكومية" البالغة عشرات ومئات الملايين وربما أكثر من مليار واثنين وثلاثة، خصوصاً إذا كان المجال المقصود بالمشتريات والمبيعات سلاحاً أو نفطاً، وغيرها من الخيرات التي وضعت في متناول الفاسدين والمرتشين من رجالات الدولة، ومنهم وزراء أو سعاة ووسطاء

لا يتميز العراق بالفساد وتنويعاته و شموخه الوطني ومآثره في هذا الميدان الكارثي، دون غيره من الابتكارات في تشويه بنية الدولة وقيم وتقاليد المجتمع. فالتمايز في ميادين هذه الابتكارات إنما هو جزء حيويٌ من نسيج ظاهرة الفساد تندمج وتتوحد معه عضوياً. ويتعذر تعداد ما تم انجازه على هذا الصعيد، ويصعب توصيف النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب بسببها، على أجيالنا المستقبلية، إذالم يجرِ تداركها ووضع حد لتداعياتها وعواقبها الوخيمة في الأمد المحدود. فتفوق العراق في الفساد من حيث الانتشار والتحول إلى ظاهرة قاهرة، وفي تنوع أشكاله ومظاهره وتجلياته، وضعه في المرتبة الأولى في العالم..

ولعل هيمنة الفساد على مفاصل الدولة ومرافقها ومصادر ثروتها وفي الحياة السياسية والاجتماعية اكسبه الاحترام لسبب مضاف على كل ذلك وهو إقرارٌ حكامه بهذه الحقيقة، وهو إقرارٌ نادر الحدوث قدر تعلقه بالقضايا المعيبة التي تواجه شعبنا يومياً، وما أكثرها في حياتنا المأزومة بكل أنواع الفساد والمبادل والتعديات.

وإذا تجاوزنا ظاهرة الفساد المالي المتمثلة في نهب المال العام، عبر المقاولات الملوثة والسمسرة والشراكة "بالباطن" وإعادة بيع أراضي العقود الاستثمارية، وتداول المشاريع التي "ترسى بالباطن" أيضاً على أقارب وأصحاب، في سوق المقاولات لأكثر من مرة، والتزاوج المالي مع أيتام عدي وأرباب السوابق في كوبونات النفط، والغذاء والدواء مقابل النفط، وتأسيس الشركات عابرة القارات بأسماء وهمية أو صديقة، وشركات "الاوفشور"، إذا تجاوزنا كل هذا الكم من تنويعات الفساد المالي، وهو جزءٌ يسير من فيض لا حدود لمقارباته في عالم المال والأعمال، فسوف نصطدم بمكيال عملاق متكدس بما هو شائن ومعيبٌ في ما تقوم بِه دولتنا الفتية وما تدور في أروقة سلطاتها الثلاث وتفرعاتها.

وليس من السهل تناول عناصر الفساد الإداري والارتكابات التي يتم إقرارها، خلافاً لكل ما له صلة بالطائفية ومثالبها وانعكاساتها على المجتمع. ويكاد المواطن يموت كمداً ويأساً من هول الكبائر والتجاوزات التي ترتكب بحق الدستور والقوانين وحقوق المواطنين والأعراف العامة "الإيجابية" التي استقرت في وعي المواطنين جيلاً بعد جيل، حتى أصبحت جوانب منها اقرب إلى المقدسات التي لا يجوز المَسُّ بثوابتها. وبعض هذه الكبائر التي ترتكب جليّة للعيان بحيث لا تحتاج إلى قرائن أو شهادات ثبوتية ومحاججة فقهية، ومع ذلك فان رجالات الدولة وسلطاتها الثلاث يمكن أن يقترفوها، دون أن يرف لأحد جفن أو وازعٌ من ضمير، أو تخدشَ مشاعرهم "لفرط حساسيتها" ونفورهم من العيب! لكثرة ممارستهم لمثيلاتها أو تبريرهم لخطاياها وعواقبها.

ويكفي للتدليل على ورطتنا ومحنة شعبنا، المرور من باب رفع العتب والملامة من أصحاب النوايا الطيبة، على قضية تزوير الشهادات والوثائق و"إيصالات المشتريات الحكومية" البالغة عشرات ومئات الملايين وربما أكثر من مليار واثنين وثلاثة، خصوصاً إذا كان المجال المقصود بالمشتريات والمبيعات سلاحاً أو نفطاً أو بنية تحتية أو مواد بطاقة تموينية أو الطاقة الكهربائية، وغيرها من الخيرات التي وضعت في متناول الفاسدين والمرتشين من رجالات الدولة، ومنهم وزراء أو سعاة ووسطاء.

لكن كل ذلك يهون أمام "انتحال" صفة موقع سيادي في الدولة دون أي مسوغ قانوني ولا احترام للدستور، ولا اهتمام بمشاعر وُصلاحيات (٣٢٥) نائباً انتخبوا استناداً إلى دستور مقرٍ ولحمايته من الخرق والتجاوز والتلاعب. والأنكى في كل ذلك ألا يتحرك البرلمان حتى بعد أن تم فضح هذا الانتحال، ليثير القضية داخل أروقته ويتخذ القرار الذي يفرضه الدستور وموجباته، بل واصل النقاش حول انتخاب النواب الثلاثة في "سلة واحدة" كما تطالب (دولة القانون) بذلك أو التصويت على كل مرشح على انفراد مثلما يريد آخرون.

والمشهد المخل المتعارض مع الحدود الدنيا من المسؤولية يتكامل مع الموقف اللا أبالي للادعاء العام الذي لم يتحرك هو الآخر إلا بعد أن رُفِعَت الشكوى إلى القضاء الأعلى، وكأن هناك مهمة أسمى وأجَل من حماية الدستور والسهر على تطبيقه ورد التلاعبات بمواده ومنطقه وفلسفته المبنية على إحقاق حدود العدل والإنصاف.

لقد فرض الدستور في أحكامه، أن يقود الدولة في دورة واحدة، مجلس للرئاسة مكون من ثلاثة أعضاء هم رئيس للجمهورية ونائبان له، يتمتعون جميعا بحقوق ورواتب وصلاحيات وامتيازات متساوية، سوى تمثيلهم في الترميز للدولة وما يدخل في أبوابها. وألغى الدستور في مواد واضحة فيه هذه الحالة الانتقالية، وثبت للبلاد رئيساً "واحداً" بالصلاحيات الكاملة التي مُنحت له في الدستور، لا يتقاسمها معه احدٌ آخر، وأجاز له اختيار نائب أو أكثر، على أن يشرّعَ ذلك بقانونٌ وتتحدد صلاحياته من قبل الرئيس وفقاً للحالة الملموسة، وليس وفقاً لما كان عليه الأمر في المرحلة الانتقالية، حيث تمتع الأعضاء الثلاث بالصلاحيات ذاتها، حتى أن احد الأعضاء طالب وزارة الخارجية وسفيرا عراقيا في دولة مجاورة باستقباله وفقاً لمراسيم استقبال الرئيس.

وهذا السياق يعني بوضوح أن كل الترتيبات المتعلقة بنائب الرئيس أو نوابه، لا قدر الله، سواء ارتبط الأمر بالرواتب أو المخصصات أو الموازنة التشغيلية أو الصلاحيات أو الامتيازات، خاضعة لاقتراحات يرفعها رئيس الجمهورية إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها بعد التعديلات إن وجد ما يراه ضرورياً للتعديل.

لكن ما جرى هو تجاوز لكل هذه الضوابط، وافترض سلفاً أن النائبين السابقين ظلا محتفظين بمواقعهما، بغض النظر عن موقف البرلمان وقراره بشأنهما، ودون اعتبار لما سيقترحُ لهما من رواتب ومخصصات وأعطيات، وما تتحدد لكل منهما من مهام ومسؤوليات وهي محدودة على أية حال، تعيش على صلاحيات الرئيس وحاجته لتعاونهما في أوقات ومهام ملموسة لا تتحمل التوصيف المسبق.. واستمر كل منهما بتعريف نفسه في الداخل والخارج كنائب للرئيس، واستلم كل منهما راتبه السابق، وهو نفس راتب الرئيس باعتبارهما متساويين معه، واستطاعا سحب موازنة تشغيلية (ليس لهما الحق بها في الدورة الجديدة) من وزارة المالية، برغم أنها حق حصري للرئيس للرئيس، ويفترض أن يبحث ما يخصص لهما من قبل البرلمان، وهو لن يكون مطلقاً مساوياً أو قريباً من التخصيص السابق، وسافر السيد طارق الهاشمي إلى عدة دول بـ"مهام رسمية" وبمخصصات رئاسية "ما دام نائباً " والتقى قادة الدول بهذه الصفة وربما تفاوض معهم حول الاتفاقية الأمنية أو الطائفية المقيتة التي يعترف بها وأنحى باللائمة على كل القيادات دون استثناء قادة قائمته لتدهور الأوضاع كما كان يفعل دائماً.

ولكن كل ذلك يتعارض بشكل صارخ مع الدستور، الذي يؤكد أن ترشيح رئيس الجمهورية لنوابه لا يتخذ حكمه القطعي إلا بتصويت البرلمان على المرشحين ومن يفوز بأغلبية الأصوات يصبح نائباً للرئيس، وعدا ذلك باطلٌ ومحكومٌ عليه بتهمة "الانتحال"، فان النيابة تكون قد استقرت لمن انتحل صفتها، دون أدنى إثارة أو احتجاج أو رفض من السلطة التشريعية أو التنفيذيَّة أو القضائية.

لقد نشرت جريدة السيد طارق الهاشمي قراراً منسوباً لرئيس الجمهورية يكلف بموجبه نائبيه السابقين بواصلة مهامها لحين انتخابهما من قبل البرلمان، كما لو أن هذا القرار يجيز لهما انتحال صفة نائب الرئيس الذي ينتظر الانتخاب من البرلمان، وقد لا ينتخب، كما أكدت الجولة الأولى من طرح المرشحين الثلاثة عليه، وكذلك المناقشات الجارية لإعادة النظر بقانون نواب الرئيس لتقليص العدد من ثلاثة نواب إلى نائب واحد لا غير. وفات على السيد الهاشمي وعلى مستشاريه الكثر، إن قرار الرئيس من منطق استناده إلى أحكام الدستور، يخول النائبين السابقين متابعة نشاطهما المكتبي الداخلي، أي استخدام مكتبيهما والموظفين التابعين لهما وما بحوزتهما من سيارات وحراسة وحماية شخصية، لحين مناقشة قضية الأخذ بترشيحهما أم لا. ولم يقصد إطلاقا، وهو رجل قانون خبير بالدستور أن يتصرفا في أي مجال خارج حدود مكانيهما ومكاتبهما بصفة نائب للرئيس! وقرارات الرئيس حتىً إذا جرى سهوٌ غير مقصودٍ بإيراده ينتهي بعبارة معروفة ملزمة لكل المسؤولين ومؤسسات الدولة "يسري هذا القرار إذا لم يكن متعارضاً مع الدستور والقوانين النافذة".

وخلافاً لذلك يجري التأكيد على "إلغاء أي قانون أو قرار يتعارض مع ما جاء في القرار المقصود"، ولا يمكن الاعتقاد بأي شكل من الأشكال أن الرئيس بقراره المنشور في جريدة الهاشمي كان ينوي أو يريد أو يرغب بإلغاء الدستور أو قانون نواب الرئيس الذي صوت عليه البرلمان.

إن قرار الرئيس فسر بما يلائم أغراض من انتحل صفة رسمية وتجاوز على الدستور وصرف لنفسه رواتب لا يستحقها "بالمناسبة لنفترض أن البرلمان ضرب عرض الحائط الدستور وتجاوز جريمة انتحال الصفة الرسمية، وانتخب الهاشمي او غيره، فهل يحق له إباحة المال العام واستلام رواتب نائب الرئيس والمخصصات الأخرى بأثر رجعي قبل بضعة أشهر ويزيد"؟! وماذا لو انتخب البرلمان نائباً جديداً أو أكثر ولم يكن بينهم الهاشمي أو غيره فهل يذهب إليه لاستلام راتبه، وأين تذهب الفروقات الفائضة، أم أن لها أبوابا مشّرعةً، لا يعلم بها إلا الراسخون بالفساد؟

ولا اعتقد أن الأمر ينتهي عند هذه التساؤلات الممضّة والمثيرة للسخرية إلا إذا استنتجنا أن الكتل المهيمنة على الحكومة والبرلمان لا يعترفون، بأية مرجعية، سوى ما يقررونها، هم وليس حتى منتسبي كتلهم، ومنطق ما يجري في الحياة السياسية وفي الدولة، يؤكد دون ريب على أنهم يرون في ما يقررونه مقدسا ومُلزما فوق الدستور وفوق القوانين وفوق الشعب، ومن لا يصدق فليتابع دراما نواب الرئيس ووجهة الإفتاء بها.

ليتابع معي مواقف:

البرلمان وما يتخذه من قرار بشأن الانتحال..

المجلس الأعلى للقضاء وكيف يتصرف إزاء خرق لا يختلف عليه جاهل، وما هي حدود مناورته للتخلص من الضغوطات عليه بتكييف "التهمة" وربما توجيهها لي شخصياً!

قادة الكتل وموقفهم من هذا التجاوز الفض على الدستور الذي فصلوا الكثير من أبوابه على مقاساتهم.؟

الصحافة ووسائل الإعلام وهي السلطة الرابعة المزعومة وكيف تتابع وتقيم المواقف والقرارات؟

والرأي العام ومدى اهتمامه بهذه القضية وقد أضنته مشقات الحياة ولوعاتها ويُعدُ العُدَة لصيف لا يخفف من حره تدنيَ نفوس وتراجُع ضمائر وانكسار قيم وعاداتٍ وخلق..

إما أنا فعندَي ربٌ يحميني، وشعب كريم لا يتخلى عن أبنائه ومحبي كرامته.!

لنفترض أن البرلمان ضرب عرض الحائط الدستور وتجاوز جريمة انتحال الصفة الرسمية، وانتخب الهاشمي او غيره، فهل يحق له إباحة المال العام واستلام رواتب نائب الرئيس والمخصصات الأخرى بأثر رجعي قبل بضعة أشهر ويزيد"؟! وماذا لو انتخب البرلمان نائباً جديداً أو أكثر ولم يكن بينهم الهاشمي أو غيره فهل يذهب إليه لاستلام راتبه، وأين تذهب الفروقات الفائضة

لقد فرض الدستور في أحكامه، أن يقود الدولة في دورة واحدة، مجلس للرئاسة مكون من ثلاثة أعضاء هم رئيس للجمهورية ونائبان له، يتمتعون جميعا بحقوق ورواتب وصلاحيات وامتيازات متساوية، سوى تمثيلهم في الترميز للدولة وما يدخل في أبوابها. وألغى الدستور في مواد واضحة فيه هذه الحالة الانتقالية، وثبت للبلاد رئيساً "واحداً" بالصلاحيات الكاملة التي مُنحت له في الدستور

■ بقلم: فخري كريم

البعثيون الذين اجتثثناهم

بالعربي الصريح

علي عبدالسادة

الاجتثاث على الطريقة العراقية لم يكن سوى ورقة (جوكر) تخرج من يد لاعبي "الشراكة" وتوزيع الحصص بين حين وآخر.

منذ ٢٠٠٣، والنخب السياسية، المتطرفة وضيقة الأفق منها، تشحن الرأي العام والذاكرة الشعبية بمقولة إقصاء مطلق لملايين من العراقيين على أساس عصبي أعمى لم يفرز، على الأقل، أولئك الأبرياء الذين لم يرتكبوا الجرائم.

كثير ممن يعرف بان بعثيين عراقيين لم يكونوا صداميين، على الطريقة الشوفينية التي ترتكب إقصاء الآخر بالدم والحديد. كثيرون يعرفون عراقيين، قدموا سنوات من العمل لبلادهم لا لصدام دون أن تتلطخ الأيدي بذمم وأرواح الناس، يجلسون اليوم، بين جدران أربعة يضربون أخماس الخوف بأسداس الاجتثاث.

اللعبة المسماة الاجتثاث، لم تكن على الطريقة الجنوب افريقية، حيث تداعت قوى وتيارات مدنية للدفاع عن نجاعتها وإنسانيتها في العراق، إذ رفض المتعصبون والمتزاحمون على السلطة والنفوذ، مصارحة ومصالحة بعثيين عراقيين أبرياء. ذلك لم يكن في مصلحتهم ورغباتهم في الاستئثار بكل شيء، الم يكن هؤلاء يهاجمون صدام حسين لإقصائه أولادهم وبناتهم من الحياة السياسية العراقية لسنوات طويلة.

هذه اللعبة أتاحت لبعثيين كبار، برسم مفاوضات تقاسم السلطة للعودة إلى رأس الدولة، بعد إمضاء شكلي على براءة من جرائم وحماقة صدام كانت مجرد إجراء روتيني يزوق مساومة سياسية بين معارضة قديمة ومعارضة جديدة، بين نافذين جدد وبعثيين كبار. بينما ابتلي الآخرون برعب عيون المجتثين ومصدري أوامر الاجتثاث. كيف يستقيم الحال حين يعود صالح المطلك وظافر العاني وغيرهما كثيرون إلى مواقع "العراق الجديد" بينما يأمر محافظون عراقيون بمنع تعيين معلم صغير في مدرسة بقرية كونه بعثيا سابقا. هذه مفارقة كبيرة، على العراق الديمقراطي حلها مع إقناعنا بان التوافقات تتيح مثل هذه الازدواجية.

يجري هذا، حيث ينعم الجميع؛ بعثيين كبارا وإسلاميين وليبراليين بحصيلة مقاعد جيدة من النفوذ السياسي، بينما يعيش بعثيون أبرياء في جهنم الإقصاء، تلوكهم نار التهكم السلطوي الجديد على حيواتهم السابقة، وبين تلاعب واحتيال مارسته كوادر بعثية كبيرة، قد تكون ارتكبت جريمة بحق العراقيين، حين ساوموهم بالاجتثاث لوحدهم دون غيرهم. خصوصا وان غيرهم ملايين من الأبرياء الذين يستحقون "المواطنة".

في فوضى خطاب مشحون بالمراهقة السياسية والعصبية الشوفينية، ربما من الجدي القول إن علينا الانتباه لقطاع واسع من العراقيين المنتمين إلى البعث دون أن يؤمنوا بأن صدام رجل وطني، وانه قائد حذق لم يرتكب الحماقات التي قادتنا إلى حال اليوم، علينا الانتباه إلى ملايين البسطاء الذين انخرطوا في حزب البعث لضمان حياة كريمة لهم ولأسرهم، علينا الانتباه إلى أن بعثيين يرفضون إقصاء فكرتهم وعقيدتهم السياسية، لكنهم قد يتفقون مع أن يلقى مجرمون بعثيون قصاصهم العادل. علينا التوقف عند شريحة كبيرة تضم خبرات وكفاءات لم تعرف يوما تقارير الأمن ومسالك التعذيب، وبالكاد خلصت جلدها من دهاليز القادسية وأم المعارك وسطوة الحصار وجيش القدس وأيام النخوة والغيرة وكل صرعات وموديلات ظهرت في أيام عراقية كانت تهتز على شعرة غير راسخة. كما هي "شعرة" اليوم على اختلاف الموازين والوجوه.

بعثيون كانوا يعرفون أن نظامهم يرتكب الأخطاء، يعرفون أن رجلا مثل صدام ساهم منذ عام ١٩٧٩ بهتك مقربين منه حتى، وقياديين في حزبه. بعثيون كانوا يرغبون بيوم هادئ في بلد مشحون بالاضطراب، هل نعاقبهم؟! بينما نكرم نجوما من حزب البعث كل ما فعلوه أنهم أنصاف سياسيين احترفوا اللعب على حبلي نظام الأمس وعراق اليوم. مثلما أقف معارضا لكل جرائم صدام حسين وتركته الثقيلة، أقف مدافعا عن بعثيين أبرياء، مهاجما شوفينية جديدة تقترف صناعة تركة جديدة ستكون أثقل وأنكى.